

٢٠٠/٣٧ - زيادة تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية

إن الجمعية العامة ،

إذ تدرك أن شعوب الأمم المتحدة أعلنت في ميثاق الأمم المتحدة ، عزمها على أن تؤكد من جديد الإيمان بحقوق الانسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وأن تدفع بالرفعي الاجتماعي قدما وترفع مستوى الحياة في جزم من الحرية أفسح ،

وإذ تدرك أن من مقاصد الأمم المتحدة ومن واجب جميع الدول الأعضاء تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الانساني وفي تعزيز وتشجيع الاحترام لحقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ، واقتناعا منها بوجوب أن يكون أحد الأهداف الأساسية لهذا التعاون الدولي أن يحقق كل انسان حياة تسودها الحرية والكرامة ،

وإذ تدرك أن الجهود المبذولة لتعزيز وحماية حقوق الانسان على الصعيد الدولي ينبغي أن تكون مقترنة بجهود تهدف إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

وإذ تدرك أيضا أن تعزيز وحماية حقوق الانسان شرطان لازمان لتنمية الشخصية الانسانية سواء في جوانبها الفردية أو جوانبها الاجتماعية وأن التنمية الاجتماعية يجب أن تقوم على احترام كرامة الانسان التي تستمد جميع حقوق الانسان مبرراتها منها ، وإذ ترى أن النهوض بأهداف التنمية مرتبط بتشجيع إقامة علاقات منسجمة داخل الدول وفيها بينها ،

وإذ ترى أيضا أن الموارد الضخمة التي سيفرج عنها نتيجة لنزع السلاح يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تنمية جميع الدول وخاصة الدول التي هي في الوقت الحالي من أقل الدول نموا ،

وإذ تضع في اعتبارها أن المحافظة على السلم والأمن الدوليين أمر حيوي لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي ولإعمال حقوق الانسان إعمالا كاملا ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا أن الانتهاكات الجماعية والمصارخة لحقوق الانسان في أي دولة قد تهدد السلم والتنمية في الدول المجاورة ، أو في منطقة ، أو في المجتمع الدولي ككل ،

وإذ تسلم بأن انتهاكات حقوق الانسان ، أينما وجدت ، هي مبعث قلق للأمم المتحدة ،

وإذ تؤكد أن انعدام السلم أو التنمية لا يمكن أبدا أن يعفي أي دولة من التزامها بضمان احترام حقوق الانسان لمواطنيها وللأشخاص الآخرين الخاضعين لولايتها ،

وإذ تؤكد من جديد أن كل شخص يحق له التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨) ، دون تمييز من أي نوع على أساس أمور كالعنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الممتلكات أو المولد أو أي مركز آخر ،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أنه لا يمكن تفسير أي شيء وارد في الإعلان العالمي لحقوق الانسان على أنه ينطوي على أي حق لأي دولة أو مجموعة أو شخص في القيام بأي نشاط أو الاتيان بأي فعل يهدف إلى اهدار أي من الحقوق أو الحريات الواردة في الإعلان ،

وإذ ترى أن الترتيبات الإقليمية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الانسان يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية ، وأن تبادل المعلومات والخبرة في هذا المجال فيما بين المناطق وداخل منظومة الأمم المتحدة يمكن تحسينه ،

وإذ تشدد على التزام الحكومات بتعزيز وحماية حقوق الانسان وبالوفاء بالمسؤوليات التي تعهدت بها بموجب الصكوك الدولية المختلفة في مجال حقوق الانسان ،

وإذ تعترف بالتقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية وخاصة بالنسبة لوضع معايير ،

وإذ تعترف أيضا بالجهود القيمة التي تبذلها لجنة حقوق الانسان في دراسة انتهاكات حقوق الانسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم ،

وإذ تدرك الحاجة إلى تخصيص موارد إضافية ، بما في ذلك الموظفين ، لمركز حقوق الانسان التابع للأمانة العامة ،

وإذ تشير إلى قراراتها بشأن هذه المسألة ، وخاصة قرارها ١٣٠/٣٢ ، المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ،

- ١٢ - ترجو من لجنة حقوق الانسان في دورتها التاسعة والثلاثين أن تواصل جهودها لتحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراء عاجل في حالات الانتهاك الخطير لحقوق الانسان واضعة في الاعتبار الافراحات المقدمة من اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات بشأن الاختصاصات الممكنة لمشروع ولاية مفوض سامي لحقوق الانسان (١٧٠) :
- ١٣ - ترجو من الأمين العام أن يتخذ تدابير ملائمة لتعزيز مركز حقوق الانسان التابع للأمانة العامة :
- ١٤ - ترجو أيضا من الأمين العام أن يقوم في ضوء الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للإعلان العالمي لحقوق الانسان بتضمين الدراسة المستكملة المتعلقة بالأوضاع الدولية وحقوق الانسان التي طلبت منه الجمعية العامة ، في قرارها ١٣٣/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، تنفيذها إليها في دورتها الثامنة والثلاثين ، نظرة عامة على الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الانسان ، مع التأكيد على ما يصادف من مشاكل حتى الآن :
- ١٥ - تقرر أن تدرج جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين البند المعنون « المناهج والطرق والوسائل الأخرى التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية » ،
- الجلسة العامة ١١١
١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢
- ٢٠١/٣٧ - نظام انساني دولي جديد
إن الجمعية العامة ،
- إذ تشير إلى قرارها ١٣٦/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ،
وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام (١٧١) ،
وإذ تضع في اعتبارها ما نوه به الأمين العام في تقريره من أن جميع الحكومات التي قدمت آراءها بشأن اقتراح العمل على إقامة نظام انساني دولي جديد ، قد أبدت المقاصد التي ينطوي
- ١ - تؤكد أن أحد الأهداف الأساسية للتعاون الدولي في مجال حقوق الانسان تحقيق حياة سودها الحرية والكرامة لكل انسان ، وأن جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية مترابطة ولا يمكن عززها وأن تعزيز وحماية أى فئة من الحقوق لا ينبغي أبدا أن يحل محل تعزيز وحماية الفئة الأخرى أو يبررا عدم قيامها بذلك :
- ٢ - تلاحظ أن الانتهاكات الجماعية والصارخة لحقوق الانسان في أى دولة قد تهدد السلم والتنمية في الدول المجاورة أو في منطقة أو في المجتمع الدولي ككل :
- ٣ - تؤكد أن الاحتلال الأجنبي والاستعمار والفصل العنصري والعنصرية والتمييز العنصري وإنكار حق الشعوب في تقرير المصير وجميع حقوق الانسان المعترف بها عالميا ، تشكل عوائق خطيرة في طريق تحقيق السلم والتنمية :
- ٤ - تؤكد من جديد أن انتهاكات حقوق الانسان ، إنما وجدت ، هي مبعث قلق الأمم المتحدة :
- ٥ - ترى أن الجهود المبذولة لتعزيز وحماية حقوق الانسان على الصعيد الدولي ينبغي أن يفرز بجهود لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد :
- ٦ - تسلّم بأن تحقيق إمكانات الانسان في سباق مع المجتمع ينبغي النظر إليه على أنه المقصد الأساسي للتنمية :
- ٧ - تؤكد أن كل شخص له الحق في الاشتراك في عملية التنمية فضلا عن الاستفادة منها :
- ٨ - تشني على لجنة حقوق الانسان وعلى فريقها العامل المخصص الذي أنشأته اللجنة بموجب قرارها ٣٦ (د - ٣٧) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨١ ، لجهودها المتواصلة من أجل دراسة الحق في التنمية :
- ٩ - تؤكد على أن الحكومات عليها واجب اتخاذ تدابير خاصة لفئات حقوق الانسان لمجموعات الأفراد الضعيفة والمحرومة :
- ١٠ - ترجو من الدول الأعضاء التي لم تنظر بعد في التصديق على الاتفاقيات المختلفة في مجال حقوق الانسان أو الانضمام إليها ، أن تفعل ذلك :
- ١١ - تحث جميع الدول على أن تتعاون مع لجنة حقوق الانسان في دراستها لانتهاكات حقوق الانسان والحريات الأساسية في أى جزء من العالم :